

Distr.: General  
9 March 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البنود ٤٦ و ١٢٠ و ١٢٤ من جدول الأعمال  
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية  
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

## نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥: مكتب دعم بناء السلام

## التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

## التقرير السابع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المتعلقة بإقامة مكتب دعم بناء السلام (A/60/694).

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١/٦٠، إقامة مكتب صغير لدعم بناء السلام، داخل الأمانة العامة وفي حدود الموارد الحالية، يعمل فيه خبراء مؤهلون من أجل مساعدة لجنة بناء السلام ودعمها. وأكدت الجمعية العامة ذلك الطلب في قرارها ١٨٠/٦٠ (انظر أيضا قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢٣). وسلّمت الجمعية العامة أيضا بأن هذا الدعم يمكن أن يشمل جمع المعلومات المتصلة بالموارد المالية المتاحة وتحليلها، وأنشطة التخطيط ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة داخل البلد، والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التعافي في الأجلين القصير والمتوسط، وأفضل الممارسات فيما يتعلق بمسائل بناء السلام الشاملة. وكما ورد في الفقرتين ١٨ و ١٩ من تقرير الأمين العام:



”لا يرتقب أن تمتلك لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام قدرات عملية مباشرة... وستظل القدرات المخصصة للأنشطة العملية لبناء السلام في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة“.

٣ - وجرى تقديم تقرير الأمين العام عملاً بما قرره الجمعية العامة، بالاقتران مع اتخاذ القرار ١٨٠/٦٠ (انظر A/60/589، الفقرة ٥)، الذي طلبت الجمعية العامة بموجبه إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/60/7/Add.25)، القاضي بأنه ينبغي أن يعود الأمين العام إلى تناول المسألة وأن يقدم اقتراحاً متماشياً مع ما قصده الجمعية العامة. وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها إلى أنه يتوجب على الأمين العام أن يبرر بشكل كامل موقفه المتعلق بتوفير موارد إضافية وأن يقدم تحليلاً وافياً لإمكانيات الاستيعاب ونقل الموارد من بنود أخرى.

٤ - وقدّر الأمين العام، في تقريره، أن مكتب دعم بناء السلام سيحتاج إلى ١٥ وظيفة إضافية، على افتراض أن لجنة بناء السلام ستدرس في المتوسط حالتين إلى ثلاث حالات قظرية نشطة أثناء السنة الأولى من تشغيلها (انظر الوثيقة A/60/694، الفقرة ٢٤). وتمثل هذه التقديرات من الموظفين انخفاضاً عن المقترح الأساسي البالغ ٢١ وظيفة. وترد في الجدول أدناه مقارنة تفصيلية بين المقترح الأصلي وملاك الموظفين المقترح حالياً:

#### ملاك الموظفين المقترح لمكتب دعم بناء السلام

المقترح الأصلي (A/C.5/60/22)	المقترح الحالي (A/60/694)
١ أمين عام مساعد	١ أمين عام مساعد
١ مد-٢	١ مد-٢
١ مد-١	٢ مد-١ (ب)
٣ ف-٥	٤ ف-٥ (أ) (ب)
٥ ف-٤	٢ ف-٤ (أ) (ب)
٥ ف-٣	٢ ف-٣ (أ)
١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)	١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)
٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

(أ) سيحري نقل وظيفتين من الرتبة ف-٥ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفتين من الرتبة ف-٣ إلى المكتب عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٠.

(ب) سيحري تسليف المكتب وظيفة واحدة من الرتبة مد-١ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ وأخرى من الرتبة ف-٤ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أساس عدم رد التكاليف.

وبينما تقدم الفقرة ٢٨ والمرفقان الأول والثاني من تقرير الأمين العام الخطوط العريضة لهيكل ومهام المكتب، تلاحظ اللجنة الاستشارية، كما لاحظت في تقاريرها السابقة (انظر A/60/7/Add.13 و Corr.1، الفقرة ٣٥، و A/60/7/Add.25، الفقرة ٥) أنه لم يرد أي وصف تفصيلي لمهام الوظائف المطلوبة.

٥ - ويقدر مجموع احتياجات مكتب دعم بناء السلام لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمبلغ ٤٠٠ ٥٩٥ ٥٠٠ دولار. ويرتبط مبلغ ٢٠٠ ٦٠٤ ١٠٠ دولار من هذه الاحتياجات بخمس وظائف، سيجري توفيرها من خلال النقل في إطار نهج المرونة في نقل الوظائف المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٤٦، ويرتبط مبلغ ٨٠٠ ١٨٥ ١٠٠ دولار بثلاث وظائف، ينتظر توفيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، على أساس عدم رد التكاليف. ويقترح الأمين العام استيعاب ما تبقى من الاحتياجات المرتبطة بالوظائف وغير المرتبطة بالوظائف البالغ قدرها ٤٠٠ ٨٠٥ ٢٠٠ دولار (٧ وظائف بتكلفة تقديرية تبلغ ٤٠٠ ٢٥٩ ١٠٠ دولار وتكاليف غير مرتبطة بالوظائف تقدر بمبلغ ١ ٥٤٦ ٠٠٠ دولار) في إطار الموارد العامة الموافق عليها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، من خلال استخدام الاعتماد المخصص للبعثات السياسية في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٦ - ويمثل مقترح الأمين العام لما طلبته الجمعية العامة بأن يجري استيعاب التكاليف المرتبطة بتأسيس المكتب في إطار الموارد الحالية، بما يعني أن رصيداً قدره ٥٢,٦ مليون دولار سيظل متوفراً ضمن الاعتماد البالغ ٣٥٦ مليون دولار المخصص للبعثات السياسية الخاصة، في حالة موافقة الجمعية العامة على المقترحات الحالية. إلا أن اللجنة تشير إلى أنه لم يجرِ حتى الآن توفير اعتماد مالي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لما بعد آذار/مارس ٢٠٠٦، أو توفير اعتماد للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٧. ومن الواضح أن أية احتياجات إضافية للبعثات السياسية الخاصة، وبخاصة الاحتياجات المتصلة لعام ٢٠٠٧، ستتجاوز المخصصات الأصلية، إن لم تحدث تغييرات كبيرة تؤدي إلى تبسيط الأنشطة القائمة وتعزيز جوانب الاتساق.

٧ - وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تحميل الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة التكاليف المتعلقة بمكتب دعم بناء السلام سيكون بمثابة توسع في استخدامه. إذ أن الغرض من تخصيص تلك الاعتمادات يتمثل في استخدامها للأغراض ذات الفترة المحدودة التي قد تُستبدل بأنشطة أخرى خلال فترة السنتين.

وبالرغم من أنه قد توجد حالات لم يجرِ الالتزام فيها بهذا المبدأ، إلا أن اللجنة ترى أنه من الأهمية التمسك به، ما أمكن ذلك.

٨ - وثمة مشكلة واقعية تتعلق بكيفية التنفيذ العاجل لما قرره الجمعية العامة فيما يتعلق بإقامة مكتب لدعم بناء السلام ومع مراعاة الشفافية في الميزانية واحترام نية الجمعية العامة في استيعاب الاحتياجات في إطار الموارد القائمة. ولن تقدم اللجنة أي اعتراض في الوقت الحالي وفي ظل الظروف الراهنة فيما يتعلق بتحميل الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة تكاليف ما لا يزيد عن ٧ وظائف بمستوى الرتب المقترحة كتدبير مؤقت واستثنائي، وعلى أساس أن تستمر الجهود الرامية إلى توفير الموظفين من خلال عمليات الانتداب والنقل. وترى اللجنة أنه يتعين استعراض احتياجات المكتب من الموظفين، بما في ذلك مستوى الرتب، خلال سنة واحدة من بدء اللجنة أعمالها. ويتعين تقديم نتائج الاستعراض، بما في ذلك الجهود الإضافية الرامية إلى استيفاء الاحتياجات من الموظفين من خلال الانتداب والنقل، بوصفها تحليلات إضافية، أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتعين أن يقترح الأمين العام أيضا في ذلك الوقت، ترتيبات تمويلية حرة بتعزيز شفافية الميزانية.

٩ - وكما وردت الإشارة في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من تقرير الأمين العام، تغطي تقديرات الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية، والبالغة ٢٠٠ ٧٩٢ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة (١٥٨ ٨٠٠ دولار) والعمل الإضافي (٢٠٠ ٥٤ دولار) وخدمات الاستشاريين (٢٢٨ ٠٠٠ دولار) والسفر (٣٠٠ ٢٥٢ دولار) ومصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٧٣ دولار) واللوازم والمواد (١٠٠ ٢ دولار) ومصروفات التشغيل الآلي للمكاتب (٦٠٠ ٢٣ دولار). وستغطي الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، في إطار الباب ٢٨ دال، التي تقدر بمبلغ ٧٥٣ ٨٠٠ دولار، إيجار المباني المكتبية (٥٠٠ ٤٣٠ دولار) وتكاليف إدخال تغييرات على الحيز المكتبي (٦٠٠ ٢٤٢ دولار) والأثاث والمعدات (٧٠٠ ٨٠ دولار).

١٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من الميزانية البرنامجية، نما إلى علم اللجنة أنه كان يُعْتزَم خصم مبلغ ٧٥٣ ٨٠٠ دولار من الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية، وذلك بتحويل الموارد من الباب ٣ إلى الباب ٢٨ دال. وتُسَلِّم اللجنة بأنه سيكون من الضروري وجود متوالية معينة من الموارد فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بإنشاء الوظائف والمناصب، كالحيز المكتبي والمعدات مثلا؛ إلا أن تحويل الموارد في هذه المرحلة سيؤدي

فقط إلى زيادة احتمال وجود حاجة في المستقبل إلى تخصيص اعتمادات إضافية في إطار الباب ٣ (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وعليه يتعين استيعاب هذه الاحتياجات في إطار الاعتماد المخصص للباب ٢٨ دال، وأن يجري التبليغ بها في إطار تقرير الأداء. وفي هذا الصدد تثق اللجنة بأنه سيولّى الاهتمام اللازم لضرورة أن يخصص للمكتب موقع ييسر تنفيذ مهامه التفاعلية مع المكاتب الأخرى، ويخفف من التكاليف الإضافية للإيجارات إلى الحد الأدنى.

١١ - وأدرجت في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام احتياجات قدرها ٢٢٨ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بخدمات الاستشاريين الضرورية لإجراء دراسات متعمقة بشأن تجربة بناء السلام في بلدان معينة أو بصدد قضايا مواضيعية كبرى، أو بشأن آليات التمويل المكرسة للتعافي المبكر والفترات الانتقالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ورد في الفقرة ١٩ من التقرير، من أن مكتب دعم بناء السلام سيعتمد على قدرات الأطراف الفاعلة الموجودة، بما فيها مكاتب الأمانة العامة وإدارتها والوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وسيكتمل تلك القدرات، وأن القيمة المضافة للمكتب ستمثل في تيسير الاتساق وتحديد الثغرات والتوصية بالطرق التي ينبغي اتباعها لمعالجة تلك الثغرات، وكفالة أن تكون لجنة بناء السلام قادرة على أن تستفيد، عند الاقتضاء، وفي الوقت المناسب وبشكل كافٍ، من خبرة وقدرات منظومة الأمم المتحدة ككل، فضلا عن الاستفادة من خبرات وقدرات شبكات الخبراء الخارجية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأخرى. وتقضي أحكام القرار ١٨٠/٦٠ بأن يتألف ملاك موظفي المكتب من خبراء مؤهلين لمساعدة لجنة بناء السلام ودعمها. وبالتالي ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لملاك موظفي مكتب بناء السلام أن يتألف من خبراء مؤهلين يتمثل عملهم في تنسيق الخبرات على نطاق المنظومة بأكملها. ونظرا إلى أنه لا تُعرف بعد الحالات القطرية التي قد تعالجها لجنة بناء السلام خلال فترة السنتين (ومن ثم لا يُعرف مدى النقص في المعلومات، إن وجد)، فإن طلب هؤلاء الاستشاريين يعتبر بمثابة اعتماد احتياطي. وتوصي اللجنة بالتوسع في استخدام القدرات المتوفرة داخل المنظمة إلى الحد الأقصى وبأن يجري طلب خدمات الاستشاريين وفقا للاحتياجات التي ستتبدى، مع تقديم تبريرات كاملة لذلك، في الاستعراض الذي سيجري بعد سنة واحدة المذكور في الفقرة ٨ أعلاه، أو التبليغ بها في تقرير الأداء.

١٢ - وتقديرات الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية (٢٥٢ ٣٠٠ دولار) تعتمد على التخمين أيضا، نظرا إلى أنه لا تُعرف بعد الحالات القطرية التي ستعالجها اللجنة. وعلاوة على ذلك، يتمثل رأي اللجنة الاستشارية في أن دور التنسيق المركزي المتصور لمكتب دعم بناء السلام لن يستدعي قيام موظفيه بأسفار كثيرة. وعليه، توصي اللجنة

بالتوسع في استخدام أشكال الاتصالات الأخرى إلى الحد الأقصى، كمؤتمرات الفيديو مثلا، وتشجع اللجنة الأمانة العامة على التحلي بالمرونة وروح الابتكار في تمويل الاحتياجات المتعلقة بالسفر في إطار الموارد الحالية. وإذا استدعت الحاجة تخصيص اعتمادات إضافية، فإنه يتعين طلبها وتقديم تبريرات كافية بشأنها في سياق الاستعراض المطلوب في الفقرة ٨ أعلاه والذي سيجري بعد سنة واحدة، أو التبليغ بها في تقرير الأداء.

١٣ - وحُدِّد الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه، في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها توصياتها الواردة في الفقرات ٨ ومن ١٠ إلى ١٢ أعلاه، توصي بأن تلاحظ الجمعية العامة أن ٥ من الوظائف الـ ١٥ المطلوبة لمكتب دعم بناء السلام سيجري توفيرها عن طريق النقل، وأن ٣ وظائف أخرى سيجري توفيرها من خلال الانتداب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، على أساس عدم رد التكاليف. وتوصي اللجنة كذلك بتخفيض التكاليف المقترح توفيرها خصما على الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار البند ٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، البالغ قدرها ٤٠٠ ٨٠٥ ٢ دولار، بمقدار ١٠٠ ٢٣٤ ١ دولار. وعليه سيبلغ مجموع التكاليف التي ستوفّر خصما على الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة، فيما يتعلق بإقامة مكتب دعم بناء السلام، ٣٠٠ ٥٧١ ١ دولار.